

الأحرف المقتطعة
في أوائل السُّور



حقوق الطبع
محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م



مَدَارُ الْوَطَنِ لِلنَّشْرِ

الدانوري الشرقي - مخرج ١٥

الرياض - الملتز - ٢ كم غرب أسواق المجد

ت : ٤٧٩٢٠٤٢ (٥ خطوط) فاكس : ٤٧٢٣٩٤١

الموقع على الإنترنت : www.madaralwatan.com

البريد الإلكتروني : pop@madaralwatan.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث

يعرض البحث لقضية اختلفت فيها أقوال المفسرين وتنوعت فيها آراؤهم تنوعاً وصل إلى حد التضاد في كثير من الأحيان، وكان مرد ذلك بالدرجة الأولى إلى الاختلاف في النظر إلى الأحرف المقطعة في أوائل السور أهى من المحكم معلوم المعنى أم من المتشابه الذي لا يمكن تحديد معناه.

يبنّ البحث أهمية هذا الموضوع بالنظر إلى كون هذه الأحرف من القرآن الذي أمر الله تعالى بتدبره، وفهم معناه، وأن من هذه الأحرف ما يُعد آية كاملة، ومنها ما يُعد آيتين، وأن فواتح الكلم عند أهل البلاغة هو المنبه على مقصود الهادي إلى مراميه، وأن ما ورد من أقوال عن كثير من السلف ومنهم جمع من الصحابة في معاني الأحرف المقطعة فيه دلالة على أهمية البحث في ذلك؛ إضافة إلى وجود الأقوال الشاذة المنحرفة في معاني هذه الأحرف المقطعة فيه دلالة على أهمية البحث في ذلك؛ إضافة إلى وجود الأقوال الشاذة المنحرفة في معاني هذه الأحرف قديماً وحديثاً، ولا يمكن رد هذه الأقوال وبيان ضعفها إلا بدراسة هذه القضية من جوانبها المختلفة.

كان من اللافت تفاوت أقوال المفسرين في المعنى المراد بالأحرف المقطعة؛ ففي حين عدّها البعض من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، زعم البعض أنها أسماء لله تعالى، أو للقرآن، أو لبعض سور القرآن، أو أقسام بل وجازف البعض فجزم بأن المراد بها رموز لكلمات بلغات غير العربية كاهيروغليفية أو أنها حروف ترمز إلى حوادث بحسب حساب الجمل، وقد

قام الباحث في الفصل الأول من هذه الدراسة الذي اشتمل على تسعة مباحث باستعراض هذه الأقوال بأدلتها مع مناقشة كل قول وبيان أوجه القوة والضعف فيه.

وتوقف الباحث عند الخلط الذي وقع فيه بعض الباحثين بين الأقوال الواردة في معاني الأحرف المقطعة، والأقوال الواردة في حكم وأسرار افتتاح بعض السور بها فأفرد هذه المسألة بفصل اشتمل على ثمانية مباحث تدور بين التحدي والإعجاز والفصل بين السور، والتنبيه والجذب لسماع القرآن والدلالة على الإعجاز اللغوي والموضوعي وأقوال أخرى في ذلك.

وختم الباحث دراسته بذكر خلاصة القول وما ترجح له في معنى الأحرف المقطعة في أوائل السور والحكمة منها.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فقد نزل القرآن على النبي محمد ﷺ لهداية الناس وإرشادهم إلى طريق السعادة، وإخراجهم من الظلمات إلى النور، وزجرهم عن طريق الغواية والضلال. قال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]. وقال: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْقُوا عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ۝١٥ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥-١٦]. وقال: ﴿الرَّ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١]. وقد أمر الله تعالى بتدبر آيات هذا الكتاب العزيز، وبين أن الفائدة لا تتم إلا بتدبره فقال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]. وقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]. وقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]. قال ابن عباس رضي الله عنهما: «﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْقُرْآنَ﴾ فيتفكرون فيه، فيرون تصديق بعضه لبعض، وأن أحدا من الخلائق لا يقدر عليه». وقال الزجاج: «التدبر: النظر في عاقبة الشيء»^(١).

غير أن بعض القرآن يحتاج إلى دقيق نظر وسعة علم، ولذلك قال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]. فالقرآن منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه كما قال سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. والمحكم هو الواضح المعنى البين الذي لا يشبهه بغيره، فهو ما عرف تأويله، وفهم معناه وتفسيره. والمتشابه الذي لا يشبهه بعض المعاني، ولا يتعين منها معنى دون آخر.

ومن العلماء من رأى أن المتشابه يمكن التوصل إلى معناه عن طريق رده إلى المحكم، ولا يتيسر ذلك إلا للراسخين في العلم. قال الشيخ السعدي: «وأما أهل العلم الراسخون فيه الذين وصل العلم واليقين إلى أفئدتهم فأنهم لهم العمل والمعارف، فيعلمون أن القرآن كله من عند الله، وأنه كله حق محكمه ومتشابهه، وأن الحق لا يتناقض ولا يختلف. فلعلمهم أن المحكمات معناها في غاية الصراحة والبيان يردون إليها المشتبه الذي تحصل فيه الحيرة لناقص العلم والمعرفة، فيردون المتشابه إلى المحكم، فيعود كله محكماً»^(١)، وقد رجح شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الرأي، وانتصر له أتم انتصار^(٢). ويمكن أن يقال: إن من المتشابه ما لا يعلمه إلا الله، ومنه ما يعلمه الراسخون في العلم برده إلى المحكم.

إن بحثنا هذا يدور حول الأحرف المقطعة التي افتتحت بها بعض السور القرآنية والتي اختلفت في معناها ودلالاتها أقوال المفسرين وتنوعت

(١) تيسير الكريم الرحمن (ص: ١٠١-١٠٢).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٧/٤٠٦، وما بعدها).

آراؤهم اختلافًا وتنوعًا شديدًا.

وسبب هذا الاختلاف - فيما أرى - هو اختلاف النظر إلى هذه الأحرف، هل هي من المحكم معلوم المعنى أم من المتشابه الذي لا يمكن تحديد معناه، وهل هي من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه على قول من قال ذلك أم من المتشابه الذي يمكن للراسخين في العلم تحديد معناه؟

إن البحث في الأحرف المقطعة لا يعدُّ ترفًا فكريًا غير ذي جدوى للأسباب الآتية:

أولاً: أن هناك إجماعاً على أن هذه الأحرف هي من القرآن الذي أمر الله تعالى بتدبره وفهم معناه، فنحن مأمورون بتدبر هذه الأحرف المقطعة ومعرفة دلالاتها والهدف من افتتاح بعض السور بها.

ثانياً: أن من هذه الحروف ما يُعدُّ آية كاملة، ومنها ما يُعدُّ آيتين كاملتين، كما أشار إلى ذلك علماء عدِّ الآي في مصنفاتهم ومنهم: أبو عمرو الداني حيث أسند إلى غير واحد من الصحابة كعلي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه عدَّ ﴿الْم﴾، و﴿كَهَيْعَص﴾ آية، و﴿طه﴾ آية، و﴿حَم﴾ آية، بل إن العد الكوفي يجعل قوله تعالى: ﴿حَمَّ ۝١ عَسَىٰ﴾ آيتين اثنتين^(١)

فنحن إذن أمام آيات كاملة وبعض آيات، فالقول بعدم فائدة البحث فيها غير صحيح لأنه يمنع البحث في بعض آيات من القرآن بغير دليل صحيح يعتمد عليه.

(١) البيان في عدِّ أي القرآن لأبي عمرو الداني، تحقيق د. غانم قدوري الحمد (١/ ٥٨، ١/ ٩١)، وانظر في ذلك: الكشف (١/ ٣١)، والبرهان (١/ ٢٣٥)، والإتقان (١/ ١٨٨).

ثالثًا: أن فواتح الكلم يعده العلماء من أهم الكلام، لأنه هو المنبه على مقصوده، الهادي إلى مراميه، وقد ذكر أبو هلال العسكري أنهم كانوا يقولون: «أحسنوا معاشر الكتاب الابتدئات فإنهن دلائل الإعجاز»، فكيف تكون فواتح الكلام بهذه الأهمية ويزعم أن البحث فيه غير ذي أهمية؟

رابعًا: أنه ورد عن كثير من السلف أقوال في معاني تلك الحروف ودلالاتها، مما يدل على أهمية البحث في ذلك.

خامسًا: أن هناك أقوالًا شاذة قديمًا وحديثًا حول معاني تلك الحروف ودلالاتها، ومن أحدثها تفسير تلك الحروف باللغة الهيروغليفية (المصرية القديمة) ولا يمكن رد تلك الأقوال وإبطالها وبيان تهافتها إلا بدراسة تلك القضية من كافة جوانبها، لبيان وجه الصواب فيها.

ومع حرصي على عدم إثقال البحوث العلمية بالنقول التي لا تمس الحاجة إليها إلا أنني رأيت الحاجة قائمة في مثل هذا البحث إلى الإكثار من النقول عن أئمة هذا الشأن وكبار المفسرين مع استيفاء القول لإقناع القارئ بوجهة نظر المفسر، أو على الأقل إنصافه بذكر حججه التي استدلل بها لا سيما مع ورود أقوال متعارضة عن العلم الواحد في بعض الأحيان مما أدى إلى خلط في نسبة الأقوال عند بعض الباحثين مع الاستغناء بالنقول المحررة عن التعليقات المكررة التي تضخم البحث بإعادة فحوى كلام المنقول عنه.

ولذا فسوف أذكر أقوال أهل العلم وغيرهم من القدماء والمحدثين فيما يتعلق بتلك الحروف المقطعة، وحجة كل منهم في ذلك إن وجدت، مع

مناقشة كل قول من تلك الأقوال وبيان أوجه القوة والضعف فيه، ثم أذكر - إن شاء الله - ما يترجح لديّ من تلك الأقوال.

وبعد التتبع والنظر فيما ورد عن العلماء والأئمة حول هذه الحروف المقطعة، فقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى مقدمة وإلى فصلين وخاتمة:

الفصل الأول: أقوال العلماء في معاني الحروف المقطعة، وفيه تسعة مباحث.

الفصل الثاني: أقوال العلماء في حكم وأسرار افتتاح سور القرآن بهذه الحروف المقطعة، وفي ثمانية مباحث.

الخاتمة: وفيها خلاصة القول الذي توصلت إليه في معنى الأحرف المقطعة والحكمة منها.

هذا وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد، فهو سبحانه الهادي إلى سواء السبيل.

الفصل الأول

أقوال العلماء في معاني الحروف المقطعة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: أنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه.

المبحث الثاني: أنها أسماء لله تعالى أو أنها تدل على الاسم الأعظم.

المبحث الثالث: أنها تدلُّ على أسماء الله تعالى وصفاته.

المبحث الرابع: أنها أسماء لله تعالى ولغير الله.

المبحث الخامس: أنها أسماء لسور القرآن.

المبحث السادس: أنها أسماء للقرآن.

المبحث السابع: أنها أقسام.

المبحث الثامن: أنها حروف تدل على الحوادث بحسب حساب الجمل.

المبحث التاسع: أنها تدلُّ على معانٍ شتى.

المبحث الأول:

أن الأحرف المقطعة من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه

القائلون به:

هذا القول مروى عن الخلفاء الراشدين الأربعة، وابن مسعود، والشعبي، وأبي صالح، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وسفيان الثوري، والحسين بن الفضل، والربيع بن خثيم، وأبي بكر بن الأنباري، وجابر بن عبد الله بن رئاب^(١).

تفصيل القول:

روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال: «لله عز وجل في كل كتاب سرٌّ، وسرُّ الله في القرآن: أوائل السور»^(٢)، وعن علي رضي الله عنه قال: «لكل كتاب صفوة، وصفوة هذا الكتاب حروف التهجي»^(٣).

وقال داود بن أبي هند: «كنت أسأل الشعبي عن فواتح السور فقال: يا داود إن لكل كتاب سرًّا، وإن سر القرآن فواتح السور، فدعها وسل عن

(١) انظر: زاد المسير (٢٠/١)، ابن كثير (٥٢/١)، القرطبي (١٥٤/١)، لباب التأويل

(٢٢/١)، فتح البيان (٥٦/١)، مفاتيح الغيب (٤/١)، نظم الدرر (٣٠/١).

(٢) زاد المسير (٢٠/١)، البغوي (٤٤/١)، ابن كثير (٣٦/١)، أبو السعود (٢١/١)، لباب

التأويل (٢٢/١)، أنوار التنزيل (١٥/١)، فتح البيان (٥٦/١)، نظم الدرر (٣٠/١).

(٣) البغوي (٤٤/١)، ابن كثير (٣٦/١)، أبو السعود (٢١/١)، لباب التأويل (٢٢/١)،

أنوار التنزيل (١٥/١)، فتح البيان (٦٥/١)، مفاتيح الغيب (٤/١)، نظم الدرر

(٣٠/١).

ما سوى ذلك»^(١).

وقال الشعبي وسفيان الثوري وجماعة من المحدثين: «هي سر الله في القرآن، والله في كل كتاب من كتبه سر، فهي من المتشابه الذي انفرد الله بعلمه، ولا نحب أن نتكلم فيها، ولكن نؤمن بها، ونمرها كما جاءت»^(٢).

وذكر أبو الليث السمرقندي عن عمر وعثمان وابن مسعود أنهم قالوا: «الحروف المقطعة من المكتوم الذي لا يفسر. وفائدة ذكرها: طلب الإيذان بها، ولا يلزم البحث عنها، فهي مما استأثر الله بعلمه»^(٣).

وقال أبو حاتم: «لم نجد الحروف المقطعة في القرآن إلا في أوائل السور، ولا ندري ما أراد الله عز وجل بها»^(٤).

قال القرطبي: «ومن هذا المعنى ما ذكره أبو بكر الأنباري عن الربيع ابن خثيم قال: إن الله تعالى أنزل هذا القرآن، فاستأثر منه بعلم ما شاء، وأطلعكم على ما شاء، فأما ما استأثر به لنفسه، فليستم بنائليه، فلا تسألوا عنه، وأما الذي أطلعكم عليه، فهو الذي تسألون عنه، وتخبرون به، وما بكل القرآن تعلمون، وما بكل ما تعلمون تعملون. قال أبو بكر [الأنباري]: فهذا يوضح أن حروفاً من القرآن سترت معانيها عن جميع العالم، اختباراً من الله ﷻ وامتحاناً، فمن آمن بها أثيب وسعد، ومن كفر وشك أثم وبُعد»^(٥).

(١) الوسيط (١/٧٥)، البغوي (١/٥٨).

(٢) القرطبي (١/١٥٣)، فتح البيان (١/٥٦)، الجواهر الحسان (١/٤٦).

(٣) فتح البيان (١/٥٦).

(٤) القرطبي (١/١٥٤)، فتح البيان (١/٥٦).

(٥) القرطبي (١/١٥٤).

ويرى هود بن محكم الهواري في تفسيره أن هذه الحروف من المتشابه^(١). وقال الحسين بن الفضل: هو من المتشابه^(٢). قال النسفي: «وقيل إنها من المتشابه الذي لا يعلم تأويله، وما سميت معجمة إلا لإعجامها وإيهامها»^(٣).

هذا مجمل ما ورد عن القائلين بأن معاني ودلالات تلك الحروف المقطعة هي من المتشابهة الذي استأثر الله تعالى بعلمه.

وحجة هؤلاء - فيما يبدو لي - أن النبي ﷺ لم يرد عنه شيء في معاني هذه الأحرف على الرغم من أن السور التي افتتحت بالأحرف المقطعة بلغت تسعاً وعشرين سورة، فلما لم يبيّن النبي ﷺ معنى شيء منها دلّ على أنه من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه.

وقد ذكر في ثنايا ما سبق أن الفائدة من ذكر هذه الأحرف هو طلب الإيمان بها، وإن جُهل معناها، وذلك على سبيل الاختبار والامتحان، فهي من جنس الإيمان بالغيب الذي لا يعلمه إلا الله تعالى.

ويبدو أن القرطبي نصر هذا القول في (جامعه) فبعد أن ذكر كلام أصحاب هذا القول قال: «قلت: هذا القول في المتشابه وحكمه، وهو الصحيح على ما يأتي بيانه في (آل عمران) إن شاء الله تعالى»^(٤)، وذكر ابن

(١) تفسير هود بن محكم الهواري (٧٨/١).

(٢) مفاتيح الغيب (٤/١).

(٣) تفسير النسفي (٩/١).

(٤) القرطبي (١٥٥/١).

كثير أن هذا القول هو اختيار أبي حاتم ابن حبان^(١). وقد رجح هذا القول أيضًا الصاوي في حاشيته على الجلالين^(٢).

وقد اعترض على هذا القول: «بأنه لا يجوز أن يخاطب الله عباده بما لا يعلمون، وأجيب عنه بأنه يجوز أن يكلف الله عباده بما لا يُعقل معناه، كرمي الجمار، فإنه مما لا يعقل معناه، والحكمة فيه هو كمال الانقياد والطاعة، فكذلك هذه الحروف يجب الإيمان بها، ولا يلزم البحث عنها»^(٣).

أما الفخر الرازي فقد ذكر إنكار المتكلمين لهذا القول فقال: «واعلم أن المتكلمين أنكروا هذا القول، وقالوا: لا يجوز أن يرد في كتاب الله تعالى ما لا يكون مفهومًا للخلق، واحتجوا عليه بالآيات والأخبار والمعقول».

أما الآيات فقد ذكر أربع عشرة آية من الآيات التي تأمر بتدبر القرآن، وكونه نزل بلسان عربي مبين، وتبين أنه نزل هدى للناس وتبليغًا لكل شيء، وأنه حكمة بالغة وشفاء لما في الصدور وبلاغ للناس وكفاية لهم. ومن الآيات التي ذكرها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَنْزِلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝١٣٣ نَزَل بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝١٣٤ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ۝١٣٥ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ۝١٣٦﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]، ثم قال: «فلو لم يكن مفهومًا بطل كون الرسول ﷺ منذرًا به. وأيضًا قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾، يدل على أنه نازل بلغة العرب، وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يكون مفهومًا. وقوله: ﴿لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]. والاستنباط منه لا يمكن إلا مع

(١) ابن كثير (١/٥٣)، أضواء البيان (٣/٣).

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين (١/١٠).

(٣) لباب التأويل (١/٢٢، ٢٣).

الإحاطة بمعناه. وقوله: ﴿هُدًى لِّلثَّقِينَ﴾ وغير المعلوم لا يكون هدى»^(١).

ثم قال: «وأما الأخبار فقوله عليه السلام: «إني تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله، وسنتي»^(٢)، فكيف يمكن التمسك به وهو غير معلوم؟... وأما المعقول فمن وجوه:

أحدها: أنه لو ورد شيء لا سبيل إلى العلم به لكانت المخاطبة به تجري مجرى مخاطبة العربي باللغة الزنجية، ولما لم يجر ذلك فكذا هذا.

وثانيها: أن المقصود من الكلام الإفهام، فلو لم يكن مفهوماً لكانت المخاطبة به عبثاً وسفهاً، وأنه لا يليق بالحكم.

وثالثها: أن التحدي وقع بالقرآن، وما لا يكون معلوماً لا يجوز وقوع التحدي به، فهذا مجموع كلام المتكلمين»^(٣).

ولا ريب أن هذا الكلام غير مسلم به، وفيه إلزام لأصحاب هذا القول بما لا يلزمهم، وكأنهم يقولون إن القرآن غير مفهوم، وهم إنما أرادوا حروفاً يسيرة استأثر الله تعالى بعلمها، وجعلها من المتشابه به الذي لا يعلمه سواه، وهذا لا ينافي كون القرآن واضحاً مفهوماً معلوماً هدى للناس، وحكمة بالغة، وشفاء لما في الصدور، وذكرى لأولي الألباب، ولا ينافي - كذلك - أن يكون لهذه الحروف معانٍ وأسرار لا يعلمها إلا الله.

(١) مفاتيح الغيب (٢/ ٤).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (١/ ١٧٢)، وصححه الألباني برقم (٢٩٣٧) في صحيح الجامع.

(٣) مفاتيح الغيب (٢/ ٥).

والرازي نفسه لم يسلم لهؤلاء المتكلمين، بل ذكر حُجج مخالفيهم فقال: «واحتج مخالفوهم بالآية والخبر والمعقول؛ أما الآية فهو أنه من المتشابه من القرآن وأنه غير معلوم، لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]. والوقف هاهنا واجب لوجوه:

أحدها: أن قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ لو كان معطوفاً على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ لبقِيَ: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ منقطعاً عنه، وأنه غير جائز، لأنه وحده لا يفيد، لا يقال: إنه حال، لأننا نقول حينئذٍ: يرجع إلى كل ما تقدم، فيلزم أن يكون الله تعالى قائلاً: آمنا به كل من عند ربنا، وهذا كفر.

وثانيها: أن الراسخين في العلم لو كانوا عالمين بتأويله لما كان لتخصيصهم بالإيمان به وجه، فإنهم لما عرفوه بالدلالة لم يكن الإيمان به إلا كالإيمان بالمحكم، فلا يكون في الإيمان به مزيد مدح.

وثالثها: أن تأويلها لو كان مما يجب أن يعلم لما كان طلب ذلك التأويل ذمّاً، لكن قد جعله الله تعالى ذمّاً حيث قال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] ^(١).

وأما الخبر: فقد رويناه في أول هذه المسألة خبراً يدل على قولنا، وروي أنه عليه السلام قال: «إن من العلم كهيئة المكنون، لا يعلمه إلا العلماء بالله،

(١) المسألة تختلف فيها والصحيح أن من المتشابه ما يعلمه الراسخون في العلم. انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٧/ ٣٨١)، وما بعدها.

فإذا نطقوا به أنكره أهل الغرة بالله»^(١). ولأنه القول بأن هذه الفواتح غير معلومة مروية عن أكابر الصحابة، فوجب أن يكون حقاً، لقوله عليه السلام: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»^(٢).

وأما المعقول: فهو أن الأفعال التي كلفنا بها قسمان: منها ما نعرف وجه الحكمة فيها على الجملة بعقولنا، كالصلاة، والزكاة، والصوم، فإن الصلاة تواضع محض، وتضرع للخالق، والزكاة سعي في دفع حاجة الفقير، والصوم سعي في كسر الشهوة.

ومنها ما لا نعرف وجه الحكمة فيهن كأفعال الحج، فإننا لا نعرف بعقولنا وجه الحكمة في رمي الجمرات والسعي بين الصفا والمروة، والرمل، والاضطباع، ثم اتفق المحققون على أنه كما يحسن من الله تعالى أن يأمر عباده بالنوع الأول، فكذا يحسن الأمر منه بالنوع الثاني، لأن الطاعة في النوع الأول لا تدل على كمال الانقياد، لاحتمال أن المأمور إنما أتى به لما عرف بعقله من وجه المصلحة فيه. أما الطاعة من النوع الثاني فإنه يدل على كمال الانقياد ونهاية التسليم، لأنه لما لم يعرف فيه وجه مصلحة ألبته، لم يكن إتيانه به إلا لمحض الانقياد والتسليم.

(١) رواه أبو عبد الرحمن السلمي في الأربعين في التصوف من حديث أبي هريرة قال الحافظ العراقي في المغني (إسناده ضعيف) وقال الألباني ضعيف جداً. انظر: ضعيف الترغيب والترهيب حديث رقم (٧٠)، والسلسلة الضعيفة (٢/٢٦٢) حديث رقم (٨٧٠)، والسلسلة الضعيفة حديث (٥١١٧)، وقال: منكر.

(٢) قال ابن حجر في لسان الميزان (٢/١١٨)، وهو في غاية الضعف وقال الألباني عنه: موضوع، انظر: السلسلة الضعيفة (١/١٤٤) حديث رقم (٥٨).